

الفهم الجغرافي للصراع السياسي

الأستاذ الدكتور
سعدون شلال
كلية التربية للنبات / جامعة الكوفة
٢٠١٣

المبحث الأول: الإطار النظري

المقدمة

تعد ظاهرة الصراع الدولي إحدى الحقائق التي تحكم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوجود البشري، ونتيجة لتعدد إبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، أضحت هذه الظاهرة تنفرد عن غيرها من الظواهر بأنها ديناميكية بالغة التعقيد. فحتى وقت قريب كانت دراسة الصراع تنحصر في كل ميدان على حدة، إذ كان لكل باحث ميادنه الخاص في دراسته مستخدماً تصنيفاته ومفاهيمه ووسائل قياسه، إلا إن الواقع تغير بعد أن توحدت الكثير من المناهج وتداخلت سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو النفسي أو السياسي^(١). وانطلاقاً مما تقدم فإن فهم ظاهرة الصراع تتطلب تحديد مفهومها وأسبابها وهذا ما سوف نعالجه على النحو الآتي:-

١- مفهوم الصراع:

لما كانت ظاهرة الصراع ظاهرة ديناميكية ومتغيرة ومعقدة فقد تباينت الروى حول مفهومها، إلا إن هناك ثمة إجماع في الرأي بين المعنيين بدراسة الصراع على إن المصطلح يستخدم للتدليل على المواقف التي تتضمن تعارضاً حاداً وصريحاً في القيم والأهداف والمصالح لطرفين أو أكثر^(٢). وحتى نعطي المفهوم حقه من الإيضاح لا بد من الدخول في أعماقه ودلالاته، فمن الناحية اللغوية نجد كلمة صراع جاءت من الفعل صرع صرعاً ومصرعاً، بمعنى الطرح على الأرض، ويقال تصارع الرجلان أي حاول احدهما إن يصرع الآخر، وانصرع: صرع وسقط^(٣).

ولم يرد هذا المعنى باللغة الانكليزية، إذ نجد كلمة (Conflict) مشتقة من الفعل اللاتيني

(Conflictus) بمعنى فعل الضرب معاً (Act of Striking to gather). وفي لغة القواميس يشير قاموس ويبستر بأنه التصادم أو التنافس أو التداخل المشترك للقوى أو الأطراف المتناقضة أو المتنافرة (أفكار، مصالح). في حين يركز قاموس الكتاب العالمي على عامل الزمن، فيعرف الصراع على أنه القتال أو الكفاح خاصةً طويلة الأمد^(٤).

أما من الناحية الاصطلاحية فإن مفردة الصراع قد استمدت دلالاتها المفاهيمية من سلوكيات الإنسان مع ذاته ومع محيطه، ونظراً لعدم وجود نظرية متكاملة قادرة على تفسيرات مقبولة وشاملة ونهائية لظاهرة الصراع فقد تباينت التفسيرات حول ماهية الصراع الدولي، فقد عرفه (جوزيف فرانكل) بأنه موقفاً ناجماً عن اختلافات في الأهداف والمصالح القومية، وعند (ستيفن سبيغل) يمثل شكلاً من التصادم الثقافي لأطراف غير متجانسة وغير قادرة على التعايش في البيئة الموجودة فيها الأطراف.

وحتى لا يكون هناك خلطاً بين مفهوم الصراع والتنافس يوضح (لويس كوسر) بأن الأخير لا يتضمن رغبات متعارضة ذات أهمية عالية جداً في إدراك صانع القرار، في حين يعكس الصراع حالة التصادم والتعارض في القيم^(٥).

ومن أشهر التعريفات التي قدمت للصراع ما أدلى به عبد القادر محمد فهمي الذي يرى بأنه حالة التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر وفقاً لأنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم ومصالح وأهداف يصعب التوفيق بينها في الغالب^(٦).

بعد هذا الاستعراض لما يعنيه مفهوم الصراع لغةً واصطلاحاً يتحتم علينا تبين بعض المفاهيم التي تقترب منه، لأن استخدام أحدها بدلالة الآخر يعد أمراً مرفوضاً، ومن هذه المفاهيم هي^(٧):-

- ١- التوتر: حالة الانكماش الذي يصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر وغالباً ما يقرن بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية أو تصريحات سياسية لا ترتقي إلى مستوى المواجهة المباشرة.
 - ٢- المنافسة: تأخذ الطابع السلمي وتخلو من كل مظاهر العنف والتوتر وهي تحدث بين وحدات سياسية لا تتضمن علاقات التفاعل بينها موقفاً صراعياً، وإنما تتم في ظل ظروف طبيعية وفاقية مستقرة.
 - ٣- النزاع: يشير إلى الحالة التي تتضمن اختلاف وجهات النظر حول مسائل غالباً ما تكون محكومة باعتبار ذات طبيعة قانونية.
 - ٤- الحرب: وتختلف عن الصراع شكلاً ومضموناً وتتضمن العنف المسلح واستخدام القوة العسكرية وتشكل الحرب الخيار الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد أن تعجز عن حله بالوسائل السلمية، وهي تمثل المرحلة الأخيرة في تطور مسار بعض الصراعات الدولية.
- خلاصة القول إن الصراع مفهوم واسع وشامل يتضمن التصادم بين المصالح والأهداف والمعتقدات السياسية والاقتصادية لدول تختلف فيما بينها من حيث القيم والمنطلقات الفكرية التي تتبناها.

المبحث الثاني: أسباب الصراع السياسي

إن الأسباب المولدة للصراع اليوم هي طبيعة النظام السياسي والنزوع الأيديولوجي والأوضاع السياسية في المقدمة ثم الاستعمار والمصالح الأنانية وطبيعة النفس البشرية والأمراض الاجتماعية المختلفة. فطبيعة النظام التبعية للدولة القائم على الظلم والاستغلال والقهر يولد الصراع بشكل تلقائي^(٨). وهكذا يمكن تلخيص أسباب الصراع بالتالي:

- 1- طبيعة النظام السياسي والنزوع الإيديولوجي لدى التيارات السياسية.
- 2- الاستعمار والمصالح الأنانية وطبيعة النفس البشرية والأمراض الاجتماعية المختلفة.
- 3- وجود الفئات الظالمة للمجتمع والمستغلة للدولة.
- 4- أن الطبيعة البشرية تمثل مصدراً أساسياً للصراع خصوصاً النفوس التي تميل عن الحق، والنفوس التي تتحول إلى قوى معادية للقيم الإيجابية.
- 5- وجود نوازع الشر والأهواء الشخصية والنزاعات العدوانية واللاأخلاقية واللامبالاة وعدم الوفاء بالمسؤولية لدى البعض، ووجود العملاء والأعداء من ذوي النفوس المريضة^(٩).

كما تسود الحياة السياسية في بعض الدول صراعات سياسية لاسيما في فترة الانتخابات والlections السياسية الحرجة في حياة المجتمع والدولة وقد تكون الصراعات السياسية الدائرة في أية دولة هي صراع إرادات سياسية باتجاه إصدار قرارات معينة واتخاذ مواقف ما. الصراع قد يعبر عن حيويته المشهد السياسي وحرص الفاعلين فيه نحو حياة وتصورات أكثر إيجابية. هذا الوصف الإيجابي للصراع السياسي يعبر عن حالة الدول المستقرة التي تجري فيها الصراعات في إطار من السلم الأهلي فحين نقول الصراع نعني به اختلاف الإرادات والرؤى والبرامج والتوجهات وهذا كفيلاً بأغناء الحياة السياسية من أجل تقديم خيارات أفضل للحياة في حاضرها ومستقبلها^(١٠).

أصبح الصراع من الشمول والتغلغل جزءاً من الحياة اليومية والتفكير اليومي الاعتيادي لكل البشر فلم يبقى اليوم أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة غير مرتبطة بالصراع ولم يبقى أي بلد في العالم خارج إطاره ولا يوجد إنسان على هذه الأرض لم يتأثر بعد بجانب من الجوانب الأيدلوجية والعسكرية والسياسية بالصراع^(١١).

إن الإنسان الذي يعيش ضمن إطار جغرافيا واسعة و ممتدة يصبح لديه تفكير أوسع و أشمل، من الشخص الذي يعيش في إطار الجغرافيا العميقة " الوطن الضيق " فالبلاد الواسعة الممتدة تعطي الإنسان عقلية و روحية تعاونية و المقدرة على التعايش مع الآخرين، أما البلاد الضيقة كثيرا ما نجدها مسرحا لضيق الأفق و الحركات الانعزالية و الإستعداد لرفض الآخر و عدم القدرة على التعايش معه، خاصة إذا أضيف لضيق المساحة الجغرافية عوامل جغرافية مرافقة مثل قساوة الجغرافيا نفسها كالجبال و الغابات و التي بدورها تعيق الإتصال و تساعد على الإغلاق، و بالتالي تكون تربة خصبة للأفكار العدائية و الشك بالآخرين.

فالقادة السياسيون الذين ورطوا بلادهم في حروب و عداوات خارجية رغم انتمائهم إلى أوطان واسعة نجد في تتبع حياتهم أنهم لم يتمكنوا لأسباب عدة من العيش الحقيقي في ذلك الأفق الواسع لأوطانهم و بقوا يعيشون في وطن صغير فرضته عليهم أسرهم أو ظروف طفولتهم، و عندما أصبحوا قادة لبلاد واسعة، لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الموروث الجغرافي الضيق الذي تربوا فيه " لا بد من مراجعة تاريخ عدد من قادة العالم العدوانيين، أباطرة الدولة الرومانية، هتلر، بوش، صدام.. الخ".

و بنفس القدر نجد أن الجغرافيا بمعنى الحدود و محتواها لها التأثير الهام في سياسة الدول، فالدول المحصورة لها همومها و مشاكلها التي تسعى دائما لحلها مع الآخرين المحيطين بها فلك عزلتها سواء بالتعاون مع الآخرين أو بالعداء معهم. لحل مشاكلها على حسابهم، فروسيا القيصرية، أو روسيا السوفيتية، كان لها هم دائم و هو الوصول إلى المياه الدافئة و هذا ما جعلها في صراع مع الآخرين الذين أدركوا أهدافها و الذين كانوا حجر عثرة في تحقيق أحلامها، و قد تحاول الدول أن تصنع لها جغرافيا خاصة إذا لم يكن لها من الجغرافيا ما يحقق أحلامها.

فالصين مثلا بنت السور لتخلق لها جغرافيا معينة لحمايتها، و كثير من الدول سعت لضم أراضي الآخرين إليها لتعطي لنفسها مساحة من الأمان و قدرة على تقوية جغرافيتها و هذا ما عرف لدى بعض الدول بالمدال الحيوي، أما الدول التي تشعر بالأمان الذي توفره الجغرافيا لها فإنها غالبا ما تكون أكثر ميلا للعلاقات السلمية مع جيرانها، و أقل عدائية و أن الدول التي تفصلها عادة حدود طبيعية، أنهار، بحار، جبال، عادة ما تكون علاقتها سلمية و أقل عدائية، و أن هذا ينطبق على الدول في عصرنا الحالي مع الدولة المدنية في العصور القديمة أو على القبائل في عصور البداوة، و أن معاندة الجغرافيا في ذلك كثيرا ما تجلب المشاكل و الحروب بين الدول، فكثير من الصراعات في أفريقيا ناتجة عن تجاهل الجغرافيا و تأثيرها في السياسة فكثير من الحروب داخل أفريقيا بين دولها، كان يمكن ألا يحدث لو لم يتم تجاوز الجغرافيا بشك لفظ القبائل التي كان يفصلها عن بعضها حدود طبيعية، و التي حجزت شرور الإنسان مع أخيه الإنسان لقرون طويلة، و لكن عندما تم تحطيم هذه الحدود و إجبار تلك القبائل على تجاهلها حدثت و تحدثت تلك المصادمات، أو غندا، رواندا، الكونجو... الخ. و كذلك لولا تلك الجغرافيا، أي الخامات و الإمكانات الكامنة داخل الجغرافيا أيضا لتجنبنا كثيرا من الحروب أليست معظم الحروب هي من أجل النفط و الماس و الحديد و النحاس.. و إلا ما هو مبرر إحتلال العراق، و استعمار زامبيا و حرب سيراليون و الكونجو؟ كما أن حركة الإستعمار في القرون الماضية ألام تكن حربا من أجل الذهب، و حربا على طرق التجارة الطبيعية و حربا على الموارد الطبيعية للبلاد المستعمرة (١٢).

كما أنه ليس خافيا حتى على الناس محدودي الخبرة و الثقافة كيف أن الأجواء الحارة تجعل من المرء إنسانا أكثر ضيقا و تبرما و عصبية، و أن معدلات المشاجرات، بين الأفراد و تزيد في أجواء الصيف الحارة عنها في أجواء الربيع اللطيفة، و كيف أن القضايا و الأحداث في البلدان ذات الأجواء الحارة تكون مؤهلة للتطور إلى نزاعات كبيرة، بينما نجد أن أشباهها في بلاد باردة أو معتدلة تجد غالبا حولا أقل عنفا و دموية.

بعد كل ما سبق ق من تدليل على أهمية الجغرافيا في السلوك السياسي مما يجعله أقرب إلى القانون الذي يحكم و يحدد سلوك الدول إن لم يكن هو ذلك القانون الذي يبحث عنه دارسي العلاقات الدولية. و هنا في معرض بحثنا لا بد أن ننوه إلى قضية نراها جد هامة و هي أن الجغرافيا - كما نراها - قد لا تكون في بعض الأحيان هي الجغرافيا الواقعية أي الأرض التي يعيش عليها الشعب - أي السياج و المكونات بتفصيلاتها.

قد تكون الجغرافيا التي تعيش في الإنسان - فكل من مكونات الجغرافيا يرتبط بها الإنسان أو الشعب بدرجة عالية جدا حتى تصبح تلك الجغرافيا أكثر من مجرد مكان للعيش و البناء و التطور و لكنها تصبح جزءا من حياة الفرد أو الأمة التي تعيش فيه أكثر مما هو يعيش فيها.

إن ذلك يحدث كثيرا و لأسباب عديدة حيث تصبح الجغرافيا حاوية لفكر الشعب و ثقافته و غاية جهوده و نشاطه، حيث يحصل كثيرا التوحد بين كينونة الفرد و الشعب و تلك الجغرافيا - إن هذا يحدث عادة عندما ترتبط تلك الجغرافيا بعقائد دينية مترسخة، أو تكون جزءا من تلك العقيدة. سواء كان ذلك الرابط حقيقيا - أي منسجما فعلا مع تلك العقائد، أو إسقاطا خاطئا لكنه يرتبط بذهن الفرد أو الشعب على أنه جزء من تلك العقيدة. و يزداد عادة ذلك الارتباط إذا ما حصل انفصال واقعي بين الأفراد أو الشعوب و بين تلك الجغرافيا لسبب أو لآخر. و يترافق ذلك الفصل الواقعي بظروف معيشية غير ملائمة مما يقوي ذلك الارتباط و التلاحم بين الجغرافيا و الإنسان حيث تصبح الأسطورة أقوى من الحقيقة، و الوهم أقوى من الواقع.

بمثل ذلك يمكننا أن نفهم كثيرا من العلاقات المتنافرة بين الشعوب و صعوبة حلها، عندما يتم تجاهل ذلك الترابط الوثيق بين الجغرافيا و الإنسان و السياسة، و يمكننا أن نفهم أيضا أسباب فشل محاولات إعادة الربط بين الأجزاء و إستعادة الواقع الجغرافي الواحد الذي عاشه أبناء الوطن العربي لمئات إن لم يكن لآلاف السنين و توحدوا مع هذا المكان بحيث أصبح يعيش فيهم مثلما يعيشون فيه. و هذا الإحباط بدوره يفسر ظهور الحركات المتعددة التي تتبنى العنف للوصول إلى غاياتها، في تحقيق الانسجام الواقعي بين الإنسان و الجغرافيا و إن عي ش الجغرافيا في الإنسان يمثل قمة التأثير الجغرافي في السلوك السياسي للأفراد و الدول و إن كان في الحقيقة يولد أعقد المشاكل الدولية و أصعبها على الحل خاصة إذا ما إشتراك شعبين في نفس المشاعر والجغرافيا (١٣).

المبحث الثالث : المتغير الجغرافي الطبيعي في الصراع السياسي

إن العوامل الجغرافية المهمة لقيام الدول وازدهارها وتوسعها ولها لقيمة في نظريات القوة حتى بعد صناعة الأسلحة المتطورة وقد تكون العوامل الجغرافية من العوامل التي تؤدي إلى انهيار وزوال الدول في الماضي وحتى الوقت الحاضر.

إن الصراع مستمر في حياة الإنسان من أجل التوسع ولو على حساب الآخرين وانسحب هذا الصراع على العلاقات بين الدول والتي تتمتع بالمنافسة ولا نرى في الوقت الحاضر دوليتين متجاورتين إلا وبينهما مشاكل سياسية تتعلق بالحدود أو إدارة المياه أو التوزيع الأثني وهكذا.

إن العوامل الطبيعية تكسب الدول ميزات معينة إذا ما توافرت فيها وتسبب لها الكثير من المشاكل إذا كانت هناك ثغرات في هذه العوامل أو نقاط ضعف تجعلها تؤثر في كيان الدولة كما إن هذه العوامل تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسية الدولة وفي مقوماتها الاقتصادية (١٤).

وتتمثل هذه العوامل الموقع والمساحة والشكل والمناخ والسطح والأرض والأنهار وعالمها الحيوي وقد تحفز هذه العوامل الدول على المواجهة بينها وبين الآخرين من أجل السيطرة والنفوذ أو الدفاع عن المكتسبات المادية والحضارية.

وسنعرض للمتغيرات الجغرافية وأثرها في الصراع السياسي بين دول العالم :-

١- الموقع:

يعد الموقع أهم العوامل التي تؤثر في قوة وتوجيه سياسيتها وعلاقاتها بالدول الأخرى ويترتب عليه اتخاذ الكثير من القرارات وظهور الكثير من النتائج العسكرية أو السياسية وحتى الاقتصادية وإن كل دولة لها موقع تنفرد به عن باقي الدول في العالم إلا إن أهميته تتغير وفقا للمتغيرات التكنولوجية (الموصلات والحركة) ومثال ذلك البحار الشمالية التي كانت في الماضي لا أهمية لها إلا أنها في الوقت الحاضر بسبب التطور وسرعة الحركة عدت منطقة تتقارب فيها القارات الشمالية أكثر من المناطق الأخرى وكما إن ظهور النفط في القطب الشمالي كثر روه طبيعية كبيرة مؤثرة في حركة العالم اليوم أدى إلى التنافس الحاد بين هذا الدول الواقعة في المنطقة (الولايات المتحدة وروسيا وكندا والسويد والنرويج)

٢- مساحة الدولة :

يتأثر الوزن السياسي للدولة بمساحتها التي تشغلها ولا تستطيع الدولة إن تكون عظيمة أو تستمر في عظمتها أو قوتها إلا إذا كانت مساحتها كبيرة مع توفر باقي العوامل المؤثرة وإلا فإن دولاً ذات مساحات كبيرة لكنها لم تبلغ مرحلة الدولة العظمى مثال ذلك (ليبيا - كازاخستان - الأرجنتين - المكسيك - استراليا - الهند).

وقد بلغت بعض الدول الصغرى في مساحتها مرتبة الدول العظمى ولكن لفترات قصيرة نظراً لصغر مساحتها. إن المساحة الكبيرة للدولة يعني تنوعاً في الأقاليم المناخية والصور النباتية وبالتالي انعكاس ذلك على تنوع الإنتاج وتوافره ويؤدي كل ذلك في النهاية إلى ظهور الوحدة السياسية كقوة لها وزنها وقيمتها إذا استغلت مواردها استغلالاً حسناً مثال ذلك الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً أو وريثته روسيا الاتحادية حالياً.

ومن الناحية العسكرية تعد المساحة الواسعة ميزة دفاعية كما يطلق عليها العسكريون (الدفاع في العمق) أو العمق الاستراتيجي إذ تستطيع الجيوش المناورة، وأمثلة ذلك كثيرة في التاريخ حيث استفادت روسيا من كبر مساحتها أمام جيوش نابليون واثناء الحرب العالمية الثانية واستفادت من ذلك ليبيا من ذلك حتى إن إيطاليا لم تكمل احتلالها إلا في سنة ١٩٣٩ مع العلم إن الغزو بدأ سنة ١٩١١ واستطاع الصينيون مقاومة الاحتلال الياباني والأمريكي مستفيدين من مساحة بلادهم الكبيرة وقيمة المساحة العظيمة للدولة تكون وثيقة الصلة بجملة عوامل معينة منها :

١. كثافة السكان وتوزيعها

٢. حجم الموارد الطبيعية وتنوعها

٣. مرونة المواصلات بالقدر الذي يحقق الخدمات المناسبة

٣- شكل الدولة

تختلف الدول من حيث الشكل، وتتخذ هذه الدول أشكالاً معينة نتيجة تعيين الحدود السياسية بين الدولة وجيرانها ولا يزال الشكل يعد من العوامل المؤثرة في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية والتطور الداخلي للوحدة السياسية وهو بهذا يلعب دوراً مع عوامل أخرى في قوة الوحدة السياسية وبالتالي حسم الصراع السياسي لصالحها أو ضدها. وقد اتخذت الدول أشكالاً متعددة :

١- الشكل المنتظم (COMPACT)

ويعد شكلاً مثالياً إذ يحقق ميزه دفاعية وخاصة إذا كانت العاصمة في الوسط وعلى الرغم من إن يكون طول الحدود قصيراً قياساً إلى مساحة الدولة. ومن الممكن للدولة أن تحافظ على حدودها حيث تكون النقاط المعرضة للغزو الخارجي أقل في ظل هذا الشكل ومن الممكن أن تستطيع الحكومة التحكم في كل أجزاء الدولة بسهولة ويسر، ويساعد الشكل المنتظم على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة وتقليل الفوارق بينهم وهذا مهم في صراعها السياسي مع الآخرين حيث تقل المشاكل الداخلية وتقوية الشعور القومي وإلغاء أو تقليل مطالبات الدول الأخرى بأقاليم أو مناطق من الدولة بحجة تواجد رعايا أو أتباع للدول الأخرى المجاورة على أراضي تلك الدولة.

2- الشكل المستطيل :

أن يكون طول الدولة (6ضعاف) عرضها وهذا يخلق مشاكل إدارية وسياسية معقدة للدولة ويجعل الدولة تبحث عن ربط أجزائها المتباعدة ببعضها ولهذا الشكل تبعات اقتصادية وإستراتيجية. إن هذا الشكل يؤدي إلى تنوع البيئات الطبيعية وبالتالي تنوع الموارد ومن ناحية أخرى يفت في عضد الدولة ويعرقل حركة النقل والمواصلات بها. ويضاعف احتمال تعرضها للخطر في إضعاف موقف الدولة في صراعها مع الدول الأخرى واحتمال مطالبة الأقاليم البعيدة ردها بالاستقلال أو تمردها فعلياً (١٥).

3- الشكل المجزأ أو المشتت

إن تجزأ الدولة وتشتتها يؤدي إلى عدم قيام الدولة بوظيفتها بكفاءة عالية وخلق مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية وتعد التجزئة ضعفاً إستراتيجياً (يصعب التحكم في الأجزاء وقت السلم كما يصعب الدفاع عنها وقت الحرب) وبرز الأمثلة التي يمكن إن نسوقها تيمور الشرقية التي استقلت عن إندونيسيا ووضعت

الحكومة في موقف حرج بسبب بعدها عن مركز الثقل السكاني في جزيرة جاوة كما أنها مفصولة عن العاصمة بمسافات شاسعة من المياه كونها جزيرة. والتجزئة على أنواع

1- برية: حالة باكستان قبل استقلال بنغلادش حيث كانت تقسم إلى الشرقية وغربية حيث خسرت باكستان الصراع في هذه المرحلة مع الهند ومع الانفصاليين في باكستان الشرقية التي تحولت إلى دولة مستقلة (بنغلادش).

2- وقد تكون التجزئة على شكل جزر (اليابان، الفلبين).

3- إن تكون قسم من الأجزاء على اليابس والأخرى على الماء (إيطاليا شبة الجزيرة فضلا عن صقلية وسردينيا).

إن التجزئة بكل أنواعها تؤدي إلى إضعاف موقف الدولة السياسي في حالة الصراع بسبب صعوبة السيطرة الإدارية وتطالب بالاستقلال كما يصعب عليها الدفاع عنها وقت الحرب ليضاف إلى ذلك فإن التجانس الثقافي والاقتصادي قد يضعف أو ينعدم بين هذه الأجزاء.

4- الشكل غير المنتظم

وهنا يصعب تحديد مركز الدولة الهندسي إذ تكون الدولة كثيرة الشعب وحدودها كثيرة الالتواء والتعرج (مالي – الصومال) وقد تكون للدولة جيوب في دول أخرى (وهذا هو الحال بين بلجيكا وهولندا) وقد تكون للدولة رأس جسر في دول أخرى (رأس الجسر التركي في الأراضي اليونانية على طول نهر المار نزا).

وقد يكون هناك امتداد لدولة داخل دولة أخرى كما هو الحال في امتداد أراضي لسويسرا داخل الأراضي الفرنسية. إن الشكل غير المنتظم لكثير من الدول قد يولد مشاكل سياسية للدولة أو يعرض الأجزاء الموجودة داخل الأراضي للدول الأخرى للسيطرة على تلك الدول في حالة حدوث حرب، هناك مثال حي من الحرب الصومالية حاليا التي أدت إلى انفصال إقليم (بونت لاند) عن الصومال واستقلاله وتشكيله دولة.

4- المناخ

لا تقل أهمية المناخ عن أهمية العوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة في قوة الدولة إن لم تكن تتفوق عليها. إن أهميته تظهر في اتصاله الوثيق بالنبات الطبيعي والإنتاج الزراعي. إن التنوع المناخي معناه تنوع غذائي وهذا بطبيعة الحال يقلل اعتماد الدولة على استيراد الغذاء وبالتالي يقلل من احتمالية تأثير الدول المصدرة القرارات السياسية للدولة العكس من ذلك الدول التي يسود فيها مناخ صحراوي (صحراء حارة أو باردة) يتحدد فيها الإنتاج الزراعي ويؤثر على قوة الدولة وسياستها ولا تصلح هذه المناطق أن تكون نواة الدولة ذات أهمية إستراتيجية مثال ذلك (المناطق شبه القطبية في كندا وكريين لاند وسيبيريا) (١٦).

كما إن المناخ مؤثر في نشاط الإنسان وما من شك إن التقدم الذي أصابته كثير من الدول إنما يرجع في بعض أسبابه إلى ملائمة المناخ لذلك النشاط (مثال ذلك عدم وجود تطرف مناخي يؤثر على مقدرة الإنسان الجسمية والعقلية) (١٧).

إن استقلال الدولة السياسي والاقتصادي مرتبط بأفراد نشيطين أصحاب قدرين على إنتاج الغذاء مضافا إليه تنوع مناخي ينتج تنوعا غذائيا يعزز استقلال الدولة السياسي وعدم رضوخها للدول الأخرى مع بناء قوتها.

5- التضاريس (السطح)

ينعكس أثر التضاريس في المناخ والنبات الطبيعي فسلاسل الجبال العالية قد تكون حاجزا أمام الرياح الرطبة وتارة تكون عاملا مساعدة في سقوط المطر. إن الدولة السهلية (أكثر أراضيها سهلية تكون الفرصة أمامها مهياة أكثر إذا توفرت لديها العوامل الأخرى (المياه – ملائمة ظروف المناخ التي يمكن إن تستغلها للإنتاج الزراعي والصناعي

وتنتشر في السهول التجمعات السكانية وقامت الدول العظمى - الولايات المتحدة - فرنسا - روسيا) على العكس من ذلك لم تبرز الدول الجبلية كدول عظمى أو قوية (سويسرا - النمسا) وتوفر السهول وحدة ثقافية بين مواطني الدولة بسبب سهول الاتصال والانتقال للأفراد بين أجزائها. وللجبال مزايا وعيوب ففي الجبال تتوفر الموارد الطبيعية من الأخشاب والقوى المائية لتنمية قوة الدولة الاقتصادية والسياسية ومنع الاعتداءات الخارجية (في حالة عدها حاجزا قويا) أما السهول فان الجبال معناه ضيق مساحة السهول وضعف الإمكانيات الزراعية وعرقلة وسائط النقل مما قد يؤثر على قوة الدولة وسيطرتها على أجزائها كما يتوزع سكانها بشكل غير منتظم.

6- الثروات الطبيعية

مما لا شك فيه إن الثروات الطبيعية مهمة جدا لقوة الدولة السياسية إذا كان بالإمكان الوصول إليها واستغلالها استغلالا امثلا وتشمل الثروات الطبيعية :

1- الموارد المعدنية : وتعني المعادن ومواد البناء والنفط والمياه الجوفية والتربة والفحم وغيرها ويختلف توفر الموارد المعدنية في الدول بالمقارنة بالمواد الغذائية لان توزيعها اقل انتظاما من توزيع الأراضي الزراعية فلا توجد دولة لديها اكتفاء ذاتي في جميع المعادن مهما بلغت قوتها واتساعها ولذلك تتصارع الدول الكبرى سيطرة على الدول التي تضم بعض المعادن الهامة التي تقتصر إليها هذه الدول^(١٨).

وتحتل مصادر الطاقة في هذا العصر موقعا متميزا بين أصناف الثروة المعدنية (في مقدمتها النفط) لأنه يعد من المصادر الهامة للصناعة والمواصلات والحصول عليه بصفه مستديمة من الأمور الهامة بالنسبة لقوة الدولة مما جعل علاقة الولايات المتحدة وأوروبا بدول الشرف الأوسط علاقة خاصة تحقق استمرار تدفق النفط إليها^(١٩).

2- النبات الطبيعي:

ويمثل الغابات والحشائش والأعشاب وهي ثروات تحقق للدولة إنتاجا من الأخشاب وتمكنها من الناحية الزراعية والثروة الحيوانية وتكسبها إمكانيات اقتصادية تعضد قوتها السياسية

3- الموارد الحيوانية :

وتمثل الحيوانات البرية والبحرية التي تكسب الدولة قوة اقتصادية تؤثر في رفاهية سكانها وتوفر فرص عمل لهم في البحر وعلى اليابس وتقلل من مشاكلها الداخلية وتكسبها قوة سياسية

المبحث الرابع: المتغير الجغرافي البشري

إذا كانت ظاهرة الصراع السياسي في العلاقات الدولية تعني فرض الإرادة السياسية على الطرف الآخر والتأثير في سلوكه، فإن هذه الإرادة والقدرة على التأثير لابد أن تستند على قوة الدولة التي تؤثر بشكل واضح في السياسة الخارجية حيث تتأثر هذه القوة بالعناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية.

وتعد المقومات البشرية إحدى أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وسياسيتها الخارجية⁽²⁰⁾، على اعتبار إن السكان هم الثروة البشرية التي تقيم صرح الدولة وهم الأيدي العاملة التي تحرث وتبني وتستغل الثروات الطبيعية لتنتج منها قاعدة اقتصادية متينة تحقق للدولة رفاهيتها واستقرارها، وهم من يذود عن ارض الدولة ويدافع عنها وهم من يبني الحضارة وينتج الثقافة وينشرها خارج حدود الدولة⁽²¹⁾.

إن السكان هم من يبعث الحياة في جسد الدولة فالأرض بلا سكان جثة هامدة، ومن هذه القناعة يهتم الباحثون في الجغرافية السياسية بالمتغير السكاني متناولين أثره في قوة الدولة من زاويتين الأولى تتمثل بالخصائص الديموغرافية من حجم ونمو وتوزيع وتركيب والثانية تشمل الخصائص الانتوغرافية للسكان بتقسيمهم بحسب القومية والعرق والدين⁽²²⁾.

أما بالنسبة لحجم السكان ونموهم يعد عاملاً مهماً ومؤثراً في قوة الدولة إذ يؤثر حجم السكان في القوة الفعلية للدولة بينما ينعكس تأثير النمو السكاني في قوتها الكامنة⁽²³⁾، وتكمن أهمية حجم السكان في

النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية فإنتاج السلع والخدمات يعتمد على عدة عوامل منها عديد القوى العاملة البشرية ونوعيتها وان توفير القوى العاملة يعتمد على حجم السكان ولا بد من وجود نوع من التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة وهذا ما يعرف بالحجم الأمثل للسكان⁽²⁴⁾، إن لانعدام التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة آثاراً سلبية على قوة الدولة فازدياد السكان وقلة الموارد ينتج عنه هبوط في مستوى المعيشة الأمر الذي ينعكس على آراء الأفراد وصحتهم ومستواهم العلمي بما يثقل كاهل الدولة ويقلل من قوتها الاقتصادية ويجعلها أسيرة في اتخاذ قراراتها السياسي ولا سيما في مجال السياسة الخارجية.

أما إذا قل عدد السكان عن نسبة الموارد فان هذه الموارد سوف تفقد قيمتها وذلك لعدم توافر العنصر البشري القادر على استغلالها والدفاع عنها. ولا تتوقف الأهمية الاقتصادية لحجم السكان على الإنتاج فقط بل تتعداها إلى مجال الاستهلاك فوجود أعداد كافية من السكان لاستهلاك إنتاج الدولة من سلع وخدمات ينعكس إيجابياً على قوتها، وذلك من خلال وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي تكون الأساس الذي تستند عليه الصناعات الوطنية وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى⁽²⁵⁾.

ومن الناحية العسكرية يؤدي حجم السكان أثراً مهماً في إنشاء الجيوش الكبيرة، التي لا تزال مؤثرة على الرغم من التطور في مجال التقنيات العسكرية وازدياد قدرة الفرد التدميرية⁽²⁶⁾، ولا بد من التنويه إلى أن حجم السكان لا يمكن الاعتماد عليه وحده بل إن خصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي هي العامل الأهم في تحديد الفاعلية السياسية للسكان وإلى أي مدى تؤثر في قوة الدولة. أما نمو السكان فيقصد به تغيير عديد السكان من الأقل إلى الأكثر وقد يحصل العكس في هذا التغيير حينذاك يطلق عليه حركة السكان وليس نموه ويحصل نمو السكان أو حركتهم بطريقتين الأولى تتمثل بتغيير السكان الطبيعي بحسب الولادات والوفيات والثانية تغير السكان الميكانيكي بفعل الهجرة داخل أجزاء البلد الواحد أو من بلد إلى آخر⁽²⁷⁾.

وللنمو السكاني أهمية خاصة في دراسة القوة السكانية والفاعلية السياسية للسكان من حيث تأثيرهم في قوة الدولة أو ضعفها فازدياد أعداد السكان أو تناقصهم يؤثر في مجمل الوضع السكاني واتجاهاته المستقبلية⁽²⁸⁾.

كما يؤثر التوزيع الجغرافي للسكان في قوة الدولة وفي بنيتها الداخلية من خلال تأثيره في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية فكلما توزع السكان بانتظام كان ذلك أفضل لاستثمار الموارد الطبيعية، وعلى العكس من ذلك فان التوزيع غير المنتظم يولد ضغطاً على الموارد في مناطق التركيز في الوقت الذي يحرم منه مناطق الفراغ أو التخلخل السكاني من الاستثمار الأفضل لمواردها الطبيعية⁽²⁹⁾.

ومن الناحية العسكرية يؤثر التوزيع غير المنتظم سلبياً في مناطق التخلخل والتركز على حد سواء، فمناطق التركيز تصبح سهلة الاستهداف جواً ومناطق التخلخل تصبح سهلة الاختراق ولا سيما للجيوش البرية⁽³⁰⁾، إن التوزيع الجغرافي للسكان في أي دولة أو إقليم هو نتاج لجملة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تتفاعل بعضها مع بعض لترسم الصورة النهائية لتوزيع السكان في إقليم معين⁽³¹⁾.

أما التركيب الأثني فهو يؤثر بشكل أكثر فاعلية في قوة الدولة وتماسكها فالدولة التي تتميز ببساطة تركيبها الأثني من حيث القومية أو العرق أو الدين تكون أكثر قدرة في فرض إرادتها في الساحة الدولية على العكس من الدول التي يتميز تركيبها الأثني بالتعقيد إذ غالباً ما تنشأ المشاكل والصراعات الداخلية التي تضعف من قوة الدولة وتكون أداة لتدخل الدول الأخرى. لا بد من الإشارة إلى إن العناصر البشرية لا تؤثر في الصراع السياسي من حيث تأثيرها في قوة الدولة فقط بل قد تكون سبباً رئيساً من أسباب الصراع السياسي لاسيما التركيب الأثني الذي يتميز بكونه عابر للحدود السياسية ولا يتفق في توزيعه معها ومن هنا تتدخل الكثير من الدول في شؤون الدول الأخرى بحجة حماية السكان الذين ينتمون إلى نفس القومية أو العرق أو الدين الغالب في تلك الدولة ومما سبق نستنتج أن العنصر الجغرافي البشري هو عامل مؤثر في الصراع السياسي من خلال التأثير في قوة الدولة التي تؤثر بشكل مباشر في الصراع

السياسي أو قد تكون العناصر البشرية سببا من أسباب الصراع على مستوى الجماعات السياسية وعلى مستوى الدول.

المبحث الخامس: عناصر القوة في الصراع السياسي

إن القوة في النزاع لها مصادر عديدة، إذ قد تستمد من التركيب الثقافي والاجتماعي أو من النوع أو الطبقة. كما تستمد أيضاً من الوضع الوظيفي أو من القدرة المالية أو من وضع الفرد في الأسرة أو الجماعة، وعلى المستوى الدولي قد تستمد من الوضع الاقتصادي أو القوة العسكرية. كما أن القوة يمكن أن تقوم على أساس أخلاقي مثل تجربة غاندي ومارتن لوتر كينج.

تلعب القوة أدواراً عديدة في النزاعات، حيث أن حسابات القوة عادةً هي التي تؤدي إلى قرار أطراف النزاع تصعيد الصراع أو التماضي فيه من عدمه، وطبقاً للفكر السياسي الواقعي هي التي تحدد كيفية الدخول في النزاع وعادة تنتهج طريقاً يهدف إلى تحقيق أقصى الفوائد على حساب الآخر. و عادةً ما يُستخدم مفهوم القوة بشكل عام للإشارة إلى الوزن السياسي للدولة سواء أكان ذلك قادماً من قوتها العسكرية أو من قوتها الاقتصادية.

ويعد جوزيف ناي وهو أحد أبرز المنظرين في علم العلاقات الدولية أشار إلى أن مصطلح القوة ينقسم إلى نوعين، القوة الصلبة (Hard Power)، والقوة الناعمة (Soft Power)، إذ أن كلاهما يؤثران بفاعلية كبرى في تحديد الإرادة السياسية للدولة.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين مفهوم القوة (Force) والإجبار (Power) حيث يتم الخلط بينهما دائماً، إلا أن كلا المفهومين يشير إلى شيئين مختلفين، فمفهوم الإجبار (Force) قد يشير مثلاً إلى موقف معين يتم فيه فرض الإرادة السياسية للدولة، تحت التهديد باستخدام الوسائل العسكرية، فإذا ما أصبحت الأطراف (سواء من الدول أو الجماعات أو الأفراد) لا يوجد لها خيار سوى الخضوع لهذه الإرادة السياسية عندها لا يكون هناك فرض للقوة وإنما استخدام لسياسة الإجبار.

لقد حاول الباحث بيتر كولمان تحديد ماهية الأشخاص والمواقف التي لها علاقة كبيرة في حالة الصراع، حيث أشار إلى أن العوامل الشخصية للفرد تتضمن توجهات إدراكية وتحفيزية ومعنوية مختلفة تتصل بعامل القوة. فإذا ما أخذنا عامل التحفيز مثلاً نجد أن هناك أشخاص لهم توجهات سلطوية تدفع باتجاه الحصول على القوة. كما أن التوجهات المعنوية للناس تجاه القوة تختلف باختلاف درجة تقديرهم المعنوي لأنفسهم ودرجة إحساسهم بالمساواة وإدراكهم لمدى العدالة الم وجود فيما بينهم.

وعندما تم الحديث عن تحليل النزاعات وتفاعلاتها، أصبح واضحاً بأن فهم العوامل السياقية المحيطة بهذه النزاعات يتطلب إدراك وتحليل السياق التاريخي والهيكلية المحيط بذلك الموقف. وهو أحد الأنماط المهمة المرتبطة بموقف النزاع هو الدور الذي يلعبه الشخص (صانع القرار) وأيضاً موقع ذلك الشخص في التسلسل الهرمي للسلطة. كما تلعب الثقافة دوراً هاماً يؤثر غالباً على توجهات الناس تجاه التفاوت في القوة والسلطة.

إن المنهج السابق لفهم القوة له تطبيقات هامة تساعد بشكل كبير في فهم حالة الصراع، فعندما يتم النظر للقوة على أنها منافسة بين طرفين تستوجب فوز أحدهما وخسارة الآخر فإن ذلك يقلل من إمكانية وصولهما لحل مرضي. ومن ناحية أخرى يُشكل مفهوم الأطراف للقوة الإستراتيجيات والآليات التي يتم توظيفها في حالة الصراع.

وعندما يتم تقييم توازن القوى بين الأطراف في موقف الصراع من المهم ملاحظة أن بعض عناصر قوة هذه الأطراف ليس له علاقة أو غير مفيد في ذلك الموقف تحديداً، لذلك فإن الأطراف المتصارعة تقوم دائماً بتقييم أي نوع من أنواع القوة هو الأكثر تأثيراً وارتباطاً بحالة الصراع وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها كما أن حسابات القوة هي التي تؤدي أن الطرف الأقوى لا يسعى لإيجاد وسائل لتسوية النزاع طالما الموقف يحقق مصالحه، والصراع العربي - الإسرائيلي خير شاهد على ذلك (32).

تسود الحياة السياسية في بعض الدول صراعات سياسية لاسيما في فترة الانتخابات واللمحات السياسية الحرجة في حياة المجتمع والدولة، وقد تكون الصراعات السياسية الدائرة في أية دولة هي صراع إرادات سياسية باتجاه إصدار قرارات معينة أو اتخاذ مواقف ما. الصراعات السياسي قد تعبر عن حيوية المشهد السياسي وحرص الفاعلين فيه نحو حياة وتصورات أكثر ايجابية لتقرير حالة ما.

هذا الوصف الايجابي للصراع السياسي يعبر عن حالة الدول المستقرة التي تجري فيها الصراعات في إطار من السلم الأهلي. فحين نقول الصراع فنعني به اختلاف الإرادات والرؤى والبرامج والتوجهات، وهذا كفيل باغناء الحياة السياسية من اجل تقديم خيارات أفضل للحياة في حاضرها ومستقبلها.

ولكن بمتابعة بسيطة وسريعة للحياة السياسية وحركاتها في العراق ومنذ التغيير في التاسع من نيسان والى الآن، يتضح إن الصراع السياسي بين الفرقاء السياسيين يأخذ مديات لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي، ما يحوله إلى خطاب تحريضي قد يصل في الكثير من الأحيان إلى مستوى العنف. فعلى وفق التركيبة السياسية للقوى السياسية الكبيرة فأنها تعبير عن واقع مجتمعي تنوعي معبر عنه سياسيا من خلال آليات المحاصة السياسية، وهذا يعطي للصراع السياسي امتدادا مجتمعيا تتحول فيه خطابات الاختلاف والصراع إلى خطابات تحريضية لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي وانقساماته القنوية المعبر عنها سياسيا، من خلال جمهور جرت عملية تنميط كبيرة لسلوكه السياسي ومواقفه المجتمعية، تحت تأثير مضامين خطاب الخلاف والصراع السياسي، أصبح الجمهور مستقرا ومستنفرا وواقعا تحت تأثير هذا الخطاب ليتحول لديه إلى تحريض وتعبئة، كانت لكل هذا انعكاساته على التحول الديمقراطي في العراق، إذ تحول الصراع إلى عبء على الواقع السياسي ومخاضاته وعلى الواقع المجتمعي. فأصبح المتصارعون احجارا في طريق التحول الديمقراطي، بل عصا في عجلة مسيره وتطوره.

حتى تحول هذا الصراع إلى حالة من عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين، فبقى هؤلاء وأولئك في حالة دائمة من الاستقراز تصل في بعض الأحيان إلى مستوى الاستنفار الدائم. يشير بعض المحللين السياسيين إلى إن أسباب هذا الصراع واتخاذ آليات التسقيط والقتل الرمزي أو المادي هو وجود الكثير من الملفات التي يتم تأجيل حسمها أو التوافق عليها أو تأجيلها وترحيلها إلى مديات مقبلة، ما يعطي الفرصة للبعض باستخدام كل هذا كأسلحة تحت اليد قابلة للتفجير في أية لحظة. ولعل الإرادة السياسية المتجهة إلى المؤتمر الوطني يمكن أن تكون أكثر حسما وأكثر صراحة وإصرارا لفتح كل الملفات والتعامل معها بكل شفافية حتى توضع النقاط على الحروف ليتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود

عناصر قوة الدولة :

أصبحت عناصر قوة الدولة والتركيب الذي تتشكل به هذه العناصر ضرورة تفرض نفسها على الدراسات الجغرافية السياسية (33). وعندما نقول عناصر قوة الدولة فإننا نعني إن هنالك أكثر من عنصر تتفاعل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها في البعض الآخر وينتج عن ذلك دولة قوية وأخرى اضعف منها. وان العناصر التي تتشكل بها قوة الدولة هي جغرافية واقتصادية ونفسية وسياسية وعسكرية.

أ- القوة الجغرافية :

تشمل هذه القوة العناصر الجغرافية المؤثرة في الدولة (34) الطبيعية والبشرية منها وتتمثل المقومات الجغرافية الطبيعية بموقع الدولة ومساحتها وتضاريسها ومناخها والموارد الطبيعية فيها (35).

أما المقومات الجغرافية البشرية فتشمل التركيب الديموغرافي للسكان الذي يتضمن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم العمري والنوعي وتركيبهم الاثنوغرافي الذي يقسمهم حسب القومية والجنس والدين (36) وتجدر الإشارة هنا إلى إن العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة لا تعمل بشكل منفصل بل هي تتفاعل بعضها مع بعض لينتج عن هذا التفاعل عنصر جغرافي مؤثر في قوة الدولة يتفاعل هو الآخر مع عناصر القوة الأخرى ليرسم صورة عن قوة الدولة أو ضعفها. كما يعد العنصر الجغرافي هو المدخل الرئيس لدراسة قوة الدولة وسلوكها السياسي لان العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية غير قابلة للانفصام (37).

ب- القوة الاقتصادية:

تعد القوة الاقتصادية من أهم أنواع القوة لكونها الأساس الذي تركز عليه أنواع القوة الأخرى ولاسيما القوة العسكرية (38). وان قوة القرار السياسي في الدولة يعتمد إلى حد كبير على بنائها الاقتصادي (39) ولا يمكن تقويم قوة الدولة بمعزل عن المقومات الاقتصادية فيها حيث تؤدي موارد الثروة الاقتصادية بمختلف أنواعها أثراً محورياً في المستقبل السياسي للدولة وبناء قوتها الذاتية (40) وتعني القوة الاقتصادية توافر نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي علاوة على قدرة الدولة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية لحلفائها (41) وتشمل المقومات الاقتصادية للدولة مصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي والثروات المعدنية والموارد المائية والترب والنبات الطبيعي (42). على إن القوة الاقتصادية للدولة لا تعتمد على ما يوجد من موارد طبيعية داخل حدودها السياسية بل إن القوة الاقتصادية تتمثل بمدى توافر الإمكانات البشرية القادرة على استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً وطنياً (43). ويعتقد بعض الباحثين إن الناتج القومي هو الفيصل في قياس قوة الدولة الاقتصادية (44)، ومما تجدر الإشارة إليه إن القوة الاقتصادية للدولة هي عنصر رئيس وأساس لبناء القوة السياسية في عالمنا المعاصر وان وجود قاعدة صناعية رصينة يساعد على استغلال الموارد الطبيعية وتوفير السلع الرأسمالية على نطاق واسع (45)، ويرى الباحث إن القوة الاقتصادية هي العنصر الأكثر تأثيراً في إشكال القوة الأخرى ولاسيما السياسية والعسكرية وغالباً ما يكون القرار الاقتصادي بمثابة البوصلة التي توجه القرار السياسي للدولة ولاسيما إن الاقتصاد يعد العنصر الأكثر تأثيراً في النظام العالمي الجديد بل هو الأداة الأكثر تأثيراً التي تستخدمها القوى المتحكمة بهذا النظام في السيطرة على العالم.

ج- القوة النفسية :

لا تتمثل القوة في الوقت الحاضر بالسلح أو القوة الاقتصادية فقط بل اتسع نطاقها لتشمل النواحي النفسية والاجتماعية التي تتعلق بالعسكريين والمدنيين على حد سواء وذلك من خلال الدعاية والحرب النفسية لإضعاف موقف الدول المعادية باستخدام وسائل الإعلام السرية والعلنية كما تستخدم القوة النفسية لتعزيز الجبهة الداخلية وخلق الاستعداد عند المواطنين لمواجهة الأزمات (46) وتتمثل القوة النفسية في مدى التأثير في الرأي العام وتحريك المتناقضات الداخلية في جسم الدولة المعادية (47) ومن نتائج التأثير النفسي في قوة الدولة الصراع الإيديولوجي داخل الدولة نفسها أو بينها وبين غيرها من الدول وخلاصة القول إن البعد النفسي في قوة الدولة أصبح مؤثراً بدرجة لا يستهان بها وقد ساعد في ذلك تعدد وسائل الإعلام واتساعها مستفيدة من التطور التقني في مجال الاتصالات.

د- القوة السياسية:

هي القوة الحاسمة والمؤثرة في مكونات القوى الأخرى وهي عامل محرك لها (48) وتسمى أحيانا بالقوة التنظيمية التي تتمثل بنوعية الحكومة ومستويات الحكم والإدارة داخل البلاد ويعد نمط الحكم الذي تتبناه الدولة احد العوامل العامة والمؤثرة في قوتها وجغرافيتها السياسية (49) وتؤدي الحكومة أو السلطة السياسية دور القائد والموجه لمكونات القوة الأخرى فالنظام السياسي هو الذي يحول الموارد الطبيعية إلى قوة أو يقوم بإهدارها وتبديدها وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي ومدى استقراره وكفائته في إدارة شؤون الدولة وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة الموارد (50) وتتأثر القوة

السياسية بالاستقرار السياسي الداخلي في الدولة وشكل العلاقات الخارجية فيها فالاستقرار الداخلي يتمثل في التفاعل الصريح بين عوامل الوحدة الوطنية وعوامل التفكك أما العلاقات الخارجية فهي في حالة تبدل مستمر مع الزمن⁽⁵¹⁾، ويرى الباحث إن القوة السياسية في الأنظمة الديكتاتورية تكون هشة وسريعة الزوال على العكس من ذلك في الأنظمة الديمقراطية المستقرة إذ تكون القوة السياسية فيها ثابتة ومتطورة.

هـ- القوة العسكرية:

تتمثل القوة العسكرية للدولة بمجموعتين من العناصر المادية والمعنوية فالعناصر المادية في القوة العسكرية يمكن قياسها مادياً مثل أعداد القوات المسلحة وكمية الأسلحة ومدى حداثتها، أما العناصر المعنوية فتتضمن كفاءة القيادة العسكرية ومدى ارتباط القوات المسلحة بالنظام السياسي في الدولة⁽⁵²⁾، إن القوة العسكرية لا تستخدم في أوقات الحرب فقط بل تستخدم في أوقات السلم بصورة غير مباشرة لإضفاء الفاعلية على أهداف السياسة الخارجية⁽⁵³⁾، وإذا كانت القوة هي قابلية تأثير الدولة في سلوك الدول الأخرى فإن القوة العسكرية في كثير من الأحيان كانت العنصر الحاسم في حصول هذا التغيير⁽⁵⁴⁾، وكثيراً ما تفرض القوة العسكرية نفسها في العلاقات الدولية وقد تستخدم القوة العسكرية لتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية أو لتوسيع رقعة الدولة على حساب أراضي الدول الأخرى⁽⁵⁵⁾ وعلى الرغم من إن مفهوم القوة اخذ طابعاً اقتصادياً في تسعينيات القرن الماضي فإن القوة العسكرية فرضت نفسها في العلاقات الدولية في مطلع الألفية الثالثة⁽⁵⁶⁾ فقد تمثل ذلك في احتلال الجيوش الأمريكية لكل من العراق وأفغانستان.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى إن القوة العسكرية تعمل بشكل متداخل مع القوة السياسية وتساعد أحدهما الأخرى فغالباً ما تدعم المبادرات الدبلوماسية بتحركات عسكرية وبالعكس إن عناصر القوة التي اشرنا إليها لا تعمل بشكل منفصل بل تتفاعل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها في بعض الآخر وينتج عن هذا التفاعل المحصلة النهائية لقوة الدولة.

المصادر والهوامش

- 1- محمد عبد الله راضي، تطور ظاهرة الصراع الدولي وأفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير (غ.م) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص5.
- 2- عبد القادر فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، 1990، ص29.
- 3- المنجد في اللغة والعلوم، ط1، دار المشرق، بيروت، 1973، ص422.
- 4- محمد عبد الله راضي، مصدر سابق، ص5-6.
- 5- عباسا جابر عبد الله، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين – دراسة في أبعاده السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير (غ.م) كلية العلوم، جامعة النهرين، 2008، ص3.
- 6- عبد القادر محمد فهمي، مصدر سابق، ص30.
- 7- عباس جابر عبد الله، مصدر سابق، ص5-7.
- 8- نجيب غلاب، أسباب الصراع السياسي والاجتماعي، الرواسي، 2008- 2012

www.rwasy.com/index.php

9- نفس المصدر.

10- <http://www.4shared.com>

11- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص39

12- <http://pulpit.alwatanvoice.com>

13- <http://www.4shared.com>

14- علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

15 - الجغرافية السياسية(نافع ناصر القصاب وآخرون ص46)

- 16- محمد عبد الغني سعودي - الجغرافية السياسية المعاصرة - القاهرة 2007 ص (47)
- 17- (نافع ناصر القصاب وآخرون - الجغرافية السياسية - البصرة - بدون تاريخ - ص 51)
- 18 - (علي احمد هارون - أسس الجغرافية السياسية - القاهرة - 2009 - ص 199-200)
- 19- (نافع القصاب وآخرون - الجغرافية السياسية - بدون تاريخ - ص 57)
- 20- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ٤٧٩.
- 21 - عبد المنعم عبد الوهاب و صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 71 - 72.
- 22 - نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 58.
- 23 - فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 65.
- 24 - عبد الله عطوي، جغرافية السكان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 75 - 77.
- 25- عمر فاروق عبد الله، دول القوة ودول الضعف، مصدر سابق، ص 72.
- 26 - عباس غالي دواد الحديثي، مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية لدولة الكويت، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990، ص 113.
- 27 - سعدي شاكر حمودي، جوانب نظرية وعملية للديموغرافيا مع إشارة خاصة لسكان العراق، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد 1، 1989، ص 82.
- 28 - حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص 42.
- 29 - لقد اعتمد الباحث على تقسيم الدكتور نافع القصاب للوحدات الإدارية ضمن البادية الغربية في بحثه المنشور بعنوان (المسرح الجغرافي للهضبة الغربية ومؤهلاته التنموية).
- 30 - منذر عبد المجيد البدري ورضا عبد الجبار الشمري، مصدر سابق، ص 23.
- 31 - صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، مصدر سابق، ص 85.
- 32- زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة 2009-2010
- 33 - صبري مصطفى البياتي و مها ذياب حميد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 277، 2002، ص 34.
- ٣٤- جاسم محمد يوسف كرم، مصدر سابق، ص 9.
- 35 - كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج 1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1979، ص 169.
- 36 - نافع القصاب وآخرون، مصدر سابق، ص 58.
- 37 - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 20.
- 38 - مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003، ص 23.
- 39 - فاضل زكي محمد، السياسة من وراء الإستراتيجية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص 25.
- 40 - عبد المنعم عبد الوهاب و صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989، ص 99.
- 41 - محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 70.
- 42 - قاسم محمد عبيد، مصدر سابق، ص 29.
- 43- نافع القصاب وآخرون، مصدر سابق، ص 86.
- 44- عمر فاروق السيد رجب، قوة الدولة دراسة جيوسراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 227.

- 45- سعدون شلال ظاهر، الشخصية الجغرافية للأقليم السياسي، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل عدد 2010 ، بابل ، ص19.
- 46- نعيم ظاهر، مصدر سابق، ص42.
- 48- إسماعيلهر سعيد السماك، مصدر سابق، ص71.
- 48- إسماعيل علي سعد، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص191.
- 49- صلاح محسن جاسم، مصدر سابق، ص111.
- 50- قاسم محمد عبيد، مصدر سابق، ص19.
- 51- سعدون شلال ظاهر، مصدر سابق، ص19.
- 52- قاسم دويكات، الجغرافية السياسية، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، 2002، ص189.
- 53- صلاح محسن جاسم، مصدر سابق، ص110.
- 54- عبد الرزاق حسين، مصدر سابق، ص238.
- 55- إسماعيل صبري المقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1971، ص317.
- 56- عبد الجليل محمد حسين كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، ط1، مطابع الدار الهندية، 2003، ص308.
- 57- فريدريك دبليو كاغان، الدبلوماسية والقوة والإقناع، ترجمة مازن بوري، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 138، 2006، ص110.

